

## الأحزاب الوطنية اللبنانية بين المواطنة والمحاصصة الطائفية، دراسة تحليلية في المنطلقات الفكرية



This work is licensed under a  
Creative Commons Attribution-  
NonCommercial 4.0  
International License.

محمد محمود أبو علي

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ ديسمبر ٢٠٢٥ م

### \* المقدمة

وهي متعددة و مختلفة بالعقيدة وبالترجمة السياسية،

منها الأحزاب الطائفية، والأحزاب الوطنية. بحيث ان تلك الأخيرة والتي هي محور بحثنا، بعدها بأنها تبني خطاباً وطنياً، وفي الوقت نفسه ملزمة بمسار سياسي وعواقب طائفية متجردة "في النقوس قبل النصوص"، والتي كرستها السلطة السياسية المهيمنة في الواقع اللبناني لإعادة إنتاج نفسها في الحكم.

### \* الإشكالية

هناك أحزاب وطنية في لبنان لديها رؤية إصلاحية

لما هو قائم، غاية ما تسعى إليه تنفيذ مشاريع وطنية وفي مقدمتها بناء دولة مدنية، تتحقق فيها قيم العدالة الاجتماعية والمساواة وصون الحريات وحفظ الحقوق على أساس ديمقراطية ومواطنية، مع وجود سلطة سياسية مهيمنة على الحكم تعيد إنتاج نفسها، من مركبات طائفية عملت على تكريسها في الواقع اللبناني.

إن الظروف التي تنشأ فيها الأحزاب السياسية في بلد ما، أو التي تكون سبباً في نشأتها عادة ما تساهم في رسم منطلقاتها الفكرية، وكذلك في مسارها وتوجهاتها السياسية. ولكن هذا الأمر لا يمكن إعتماده كقاعدة ثابتة، لأنها تبقى عرضة للتأثير والتغيير عند حصول أي طارق أو تبدل في مشهدية تلك الظروف.

وعليه إن الجمهورية اللبنانية بنظامها السياسي الحالي القائم على المحاصصة الطائفية والزبائنية، وما أنتجه من فساد في المجتمع اللبناني ككل ذات البنية التعددية والهويات الثقافية والسياسية المتباينة، والمقسمة على ذاتها بالمؤلف والآراء، والتي شكلت بدورها أيضاً أرضاً خصبة للتدخلات الخارجية. بالإضافة إلى الحروب التي مرت على لبنان، يمكن القول بأنها عوامل شكلت مجتمعة بشكل أو باخر بنشأة العديد من الأحزاب السياسية في الداخل اللبناني.

٤- هل الإنقسام الحاصل في لبنان والغلو بالولاء للطائفية على حساب الولاء للوطن يحد من دور الأحزاب الوطنية ويعرقل مسيرتها الإصلاحية؟

#### \* الفرضيات

١- إن النظام السياسي اللبناني القائم على المحاصصة الطائفية، يفقد الأحزاب الوطنية التوفيق بين منطلقاتها الفكرية وممارساتها السياسية.

٢- إن قانون الانتخابات النيابية الحالي القائم على القيد الطائفي، يحد من إمكانية تحقيق دولة مدنية. وبالتالي هو من المعوقات الأساسية لتحقيق مأرب وأهداف الأحزاب الوطنية، ويحد من تنفيذ منطلقاتها الفكرية.

٣- إن الطائفية السياسية المتحدرة في الواقع السياسي اللبناني جعلت من المنطلقات الفكرية للأحزاب الوطنية، أن تمضي بوجهين وجه يحاكي المواطن ويطالب بها بالعلن كحقوق أفراد، ووجه آخر يضمّر الإنتماء الطائفي كحقوق جماعات.

٤- إن الإنقسام الطائفي الحاصل في لبنان يعرقل دور الأحزاب الوطنية، ويفسّر ك حاجز أمام مسيرتها الإصلاحية.

#### \* أهداف البحث

١- الكشف عن الدور الوطني الذي يمكن أن تقوم به الأحزاب الوطنية، ومدى مقدرتها وصلاحتيتها في تغيير الوضع القائم، لاسيما لجهة إلغاء الطائفية السياسية، وللمطالبة بتعديل أو إصدار قانون إنتخابي على أن يكون خارج القيد الطائفي.

٢- الإضاءة على المنطلقات الفكرية للأحزاب الوطنية، وأهميتها إذا ما طبّقت في الواقع اللبناني.

عمادها النظام السياسي الطائفي، ومفتاحها قانون الإنتحاب الذي ما فئ ضمن القيد الطائفي، أضف إلى ذلك إزدواجية الإنتماء لدى المواطن في لبنان للدولة (الوطن) وللطائفية وأولوية الولاء للثانية على الأولى.

الأمر الذي يعرقل ويحد من دور الأحزاب الوطنية من تنفيذ مشاريعها الوطنية، وذلك لصعوبة وإستحالة الخروج من القيود الطائفية أثناء ممارساتها السياسية. بحيث تكون ملزمة بأن تصغر الإنتماء الطائفي لتحصيل حقوق قاعدها الشعبية كجماعة طائفية، لها حقوق إلى جانب حقوق الأفراد.

وبعد عرضنا لهذه الإشكالية، يمكن أن نستخلص منها السؤال المركزي التالي: بناءً لهذا الواقع الطائفي المكرس في لبنان، كيف يمكن لهذه الأحزاب الوطنية أن توفق بين منطلقاتها الفكرية، وممارساتها السياسية؟

#### \* التساؤلات

١- ما هو أثر وتداعيات النظام السياسي اللبناني القائم على المحاصصة الطائفية، على دور ونشاط الأحزاب اللبنانية (الوطنية)؟

٢- هل الطائفية المتحدرة في التاريخ اللبناني، أفقدت الأحزاب الوطنية التوازن بين توجهاتها النظرية وممارساتها السياسية؟

٣- هل يشكل قانون الانتخابات النيابية الحالي القائم على القيد الطائفي، أحد المعوقات الأساسية أمام طموحات وطلعات الأحزاب الوطنية، ويحد من تنفيذ مشاريعها الإصلاحية؟

تولي الحكم، أو على الأقل التأثير في قرارات السلطات الحاكمة." (١)

وإنطلاقاً من هذا التعريف لمفهوم الحزب السياسي يمكن القول، إن المدف من تأسيس أي حزب هو الوصول للسلطة، أو للتأثير في قرارها. وتلك أولى إهتمامات الأحزاب، باعتبار إن مسألة الإصلاح والتغيير لما هو أفضل في البنية السياسية والإجتماعية بما يتوافق مع المطلقات الفكرية لتلك الأحزاب، تبدأ عبر مشاركتها في مجالس السلطة السياسية بشقيها التشريعي والتنفيذي.

## ٢ - دور الحزب السياسي

إنَّ من تحليات الديمقراطية ومالاًها وجود أحزاب سياسية فاعلة في المجتمعات الحديثة والديمقراطية، حيث قيادة "لا وجود للديمقراطية، بدون هذه الأحزاب." (٢) باعتبار أن مفهوم الديمقراطية يقوم على مبادئ وقوانين لصون� واحترام الحريات العامة المشروعة للإنسان، ومنها حق ابداء الرأي، والرأي السياسي، والانتساب الى الأحزاب وحتى تشكيلاها. من هنا فإن الأحزاب السياسية تعبر عن مسار ديمقراطي للعمل السياسي، وضرورة وطنية لأنها تلعب دور الوسيط بين الشعب نسبة لما تمثله من فنات شعبية معينة، وبين السلطة الحاكمة التي تريد استلامها، او ان تبقى في المعارضة لترافق وتحاسب من خارج السلطة الأحزاب المشاركة فيها، بالإضافة الى ادوار اخرى توعوية كالعمل على تنفيذ الشباب بالمسائل السياسية، لا سيما تلك المرتبطة بالشأن العام، واعداد القيادة لهذه الغاية. لذا لا بد لهذه الأحزاب ان يكون لديها مبادئ

٣- الكشف عن المعوقات التي تحول دون تطبيق المطلقات الفكرية للأحزاب الوطنية، وكيفية إزالتها.

٤- الكشف عن دور الأحزاب الوطنية، في تحقيق وبناء المواطنة في لبنان.

### \* المنهجية المستخدمة

تم اختيار عدة مناهج علمية، تتناسب مع موضوع البحث: -

١- **المنهج الأول:** المنهج التاريخي التوثيقي: الذي مكّنا من الوصول إلى بعض المعطيات، والتوثيقات التاريخية ذات الصلة بالبحث.

٢- **المنهج الثاني:** المنهج التحليلي الوصفي: الذي استطعنا من خلاله من وصف الظاهرة الحزبية، من حيث المنشأ والتصنيف والدور.

٣- **المنهج الثالث:** المنهج المقارن: الذي اعتمدنا عليه في مقارنة ومقاربة مسألتي طائفية السلطة المهيمنة، ومواطنة الأحزاب الوطنية.

### \* الأحزاب السياسية اللبنانية في المفهوم والدور والنشأة

#### ١- مفهوم الحزب السياسي

قبل البدء بإستعراض تاريخية الأحزاب السياسية في لبنان، لابد أن نذكر بعضاً من التعريفات حول مفهوم الحزب السياسي، ومنها ما أتى به عالم الإجتماعية الفرنسي بيير بورديو بهذا الشأن. حيث عرَّف الحزب السياسي بأنه: "تنظيم يضم مجموعة من الأفراد تدين بالرؤية السياسية نفسها، وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ. وذلك بالعمل في آنٍ واحد، على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم وعلى

## ب - مرحلة الإنذاب الفرنسي

تميزت تلك المرحلة بالتجددية الخزبية، تمثلت بظهور ثلاثة إتجاهات للإنتداب الفرنسي الداعي للوحدة مع سوريا والرفض للإنتداب الفرنسي والكيانية اللبنانية تمثل بالحزب القومي السوري الاجتماعي الذي تأسس عام ١٩٣٢ ، والإتجاه الكياني المنادي بالكيانية اللبنانية والمنحاز لفرنسا الداعم الأساسي له تمثل بحزب الكتاب اللبناني الذي تأسس عام ١٩٣٦ ، والإتجاه التسووي أو التسووية الرافض للإنتداب الفرنسي المعترض بالكيان اللبناني وعروبة هذا الكيان مع معاداته للصهيونية تمثل بعدة أحزاب ، منها حزب الاستقلال الجمهوري الذي تأسس عام ١٩٣١ ، وغيره كالحزب الشيوعي اللبناني الداعم الأساسي لمسألة العمال وحقوقهم المشروعة .

## ج - مرحلة الإستقلال<sup>١</sup>

تعتبر مرحلة تطور الأحزاب السياسية في لبنان من حيث إتساع قاعدتها الشعبية وتمثيلها في المجالس النيابية، وكذلك في النقابات والجمعيات وانتقالها من الإقطاع السياسي ولو بشكل نسيبي إلى الحداثي، أو التوليف بينهما كالحزب التقديمي الإشتراكي الذي نشأ في تلك المرحلة عام ١٩٤٩، بالإضافة إلى ظهور أحزاب قومية كحركة القوميين

ومنطلقات فكرية، وبرامج ومشاريع سياسية تحدد توجهاتها السياسية . (٣)

## ٣ - نشأة الأحزاب السياسية في لبنان

إن السياق التاريخي لنشوء الظاهرة الخزبية في لبنان، تجلّى في الواقع اللبناني بعد حصول أحداث تاريخية هامة ومفصلية، مررت بها الدولة اللبنانية منذ ما قبل نشأة كيافها بدءاً من أيام السلطنة العثمانية وسطوتها في المنطقة العربية بما فيها لبنان قبل تكوينه ككيان مستقل، ومروراً بالإنذاب الفرنسي عليه (١٩٢٠-١٩٤٣) وصولاً إلى مرحلة إستقلاله وما رافقها من أحداث وتطورات سياسية وإجتماعية وأمنية على الصعيد المحلي، والإقليمي، والدولي .

## أ- مرحلة العهد العثماني

في تلك المرحلة وتحديداً في عهد المتصوفة، سيطر على الحياة السياسية والمجتمعية آنذاك نوعان من الأحزاب: منها تقليدية كانت تمثل طوائف دينية، وأخرى حديثة نشأت بعد صدور قانون الجمعيات العثماني عام ١٩٠٩، حيث تقاسمت تلك الأحزاب العديد من الوظائف الإدارية، والمناصب السياسية في ذلك الوقت، إلى أن ساهمت بشكل أساسي في بناء الدولة ومؤسساتها . (٤)

(٢) السوداني، احمد قاسم علي شرهان (٢٠١٩) ، التزام الموظف بالحياد السياسي بين النص والممارسة دراسة مقارنة ، بيروت ، مكتبة زين الحقوقية والأدبية ، ط١ ، ص ١١١  
(٣) المرجع نفسه ، ص ١١٠

<sup>١</sup> (١) قوي، بو حنية وأخرون (٢٠١٢)، مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ص ٩٧-٩٨

ومصداق ذلك هو حينما أصدر الإنذاب الفرنسي قراراً يقضي بالإعتراف بسبعة عشر طائفية في لبنان، وأتبعه بقوانين وتشريعات تؤسس لتلك الطائفية في بنية هذا النظام السياسي القائم في لبنان . (١)

وبالتالي إن هذه الصيغة الطائفية التي أوجدها ورسخها الإنذاب الفرنسي في بنية هذا النظام، سمحت له المزيد من الاستعمار والبعية لفرنسا، والذي مكّنها من تحقيق مصالحها في هذه المنطقة. وفي الوقت نفسه شكلت تلك البذرة الطائفية ثغرة، لم تزل قائمة في بنية هذا النظام .

وهذا ما أشار إليه الإمام موسى الصدر في فترة وجوده في لبنان قبل تغييه حينما قال: " الطائفية بلاء لبنان وأساس محنته . " (٢)

و بهذا المعنى يتضح بأن الفتنة وأعمال العنف المتكررة التي حصلت داخل لبنان، أساسها تلك الطائفية المتجذرة في ذلك النظام، وما لها من مفاعيل سلبية على حقوق المواطنين وعلى عيشهم المشترك. وثمة من يشير إلى هذا الواقع السياسي في لبنان، حيث قيل " بقيت المحاصصة الطائفية التي تعني ما تعنيه ، نقىض التشارك الديمقراطي ، لا بل تبلغ نوعاً من أنواع التمييز العنصري . " (٣)

العرب والأحزاب الناصرية، وأحزاب إسلامية كالجامعة الإسلامية وجماعة عباد الرحمن ... وغيرهم . (٤) بالإضافة إلى تلك المحطات التاريخية المفصلية التي تم ذكرها أعلاه، لابد أن نستعرض أيضاً أسباباً أخرى ساهمت وشكلّت دافعاً أساسياً لظهور أحزاب جديدة، بنهج فكري إصلاحي أو لتعديل المنطلقات الفكرية لدى البعض منها. ومن هذه الدوافع والظروف التي ساهمت بذلك طبيعة البنية السياسية للنظام السياسي اللبناني، وخصوصية المجتمع اللبناني، والحروب التي مرّت على لبنان الأهلية منها والإسرائيلية، بالإضافة إلى غياب دور الدولة الراعية وضعف قدرة مؤسساها .

#### \* الأحزاب السياسية في ظل الواقع السياسي والإجتماعي في لبنان

##### ١- النظم السياسي والمسألة الطائفية

يعتبر الإجتماعية الانساني ظاهرة طبيعية، ومن غير الطبيعي أن يعيش الفرد بمفرده دون جماعة بشرية حاضنة له يجد فيها ملاذه الآمن ويتحقق من خلالها حاجاته ورغباته، وكمنطلق لأماله وطموحاته، وبالتالي يتحقق فيها إستقراره المعيشي، ومن الطبيعي أيضاً أن يكون فيما بين أفراد هذه الجماعة عقد إجتماعي كما يسميه "روسو" لتنظيم عمل وعلاقات أفرادها فيما بينهم، وهذا ما يمكن تسميته بالتنظيم السياسي . (٥)

وعليه إن العقد الإجتماعي المصالح في لبنان يمكن القول بأنه عقد طوائفي تسوي وتحاصي، مصدره الإنذاب الفرنسي المكرس الاول للنظام السياسي الطائفي في لبنان،

من الطائفة الشعبية بإعتبار أن ذلك المنصب هو بالعرف من أحقيـة تلك الطائفة. (٥)

وهذا ما يدل إن أي إخلال بهذه الصيغة العرفية، يؤدي حتماً إلى إشكالية داخلية بين القوى السياسية الممثلة لطائفـ المـجـمـعـ الـلـبـانـيـ. وفيـ هـذـاـ السـيـاقـ بـنـجـدـ مـنـ يـعـتـرـ:ـ "ـ إـنـ كـلـ إـنـسـادـ فـيـ النـظـامـ السـيـاسـيـ يـخـلـقـ إـنـفـجـارـاـ فـيـ المـجـمـعـ الـلـبـانـيـ،ـ وـيـؤـديـ إـلـىـ نـشـوـءـ عـصـبـوـيـةـ مـعـلـقـةـ"ـ (١)

يعنىـ انـ خـصـوـصـيـةـ هـذـاـ النـظـامـ السـيـاسـيـ القـائـمـ عـلـىـ المـحـاـصـصـةـ طـائـفـيـةـ،ـ تـجـعـلـ مـنـهـ مـدـخـلـاـ لـنـشـوـءـ أـحـزـابـ طـائـفـيـةـ نـاـشـطـةـ وـمـتـشـدـدـةـ.ـ وـفـيـ الـوقـتـ عـيـنـهـ يـسـاـهمـ أـيـضـاـ،ـ فـيـ نـشـوـءـ أـحـزـابـ وـطـنـيـةـ إـصـلـاحـيـةـ تـسـعـيـ جـاهـدـةـ لـلـتـغـيـرـ وـالـإـصـلاحـ فـيـ بـنـيـةـ هـذـاـ النـظـامـ الـمـأـزوـمـ،ـ وـالـذـيـ أـثـيـتـ فـشـلـهـ فـيـ لـبـانـ.

وـثـمـةـ مـنـ يـعـتـرـ أـنـ "ـ يـرـتـبـ أـصـلـ الـاحـزـابـ وـنـشـأـهـاـ عـفـوـهـمـهاـ الـحـدـيـثـ يـاـنـتـشـارـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ،ـ فـالـبـادـيـعـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ أـجـرـتـ تـحـوـيـلـاتـ كـبـيرـةـ فـيـ الـانـظـمـةـ السـيـاسـيـةـ،ـ وـكـانـ لـلـأـحـدـ بـمـبـدـأـ الـاقـتـرـاعـ الـعـامـ أـثـرـ كـبـيرـ فـيـ نـمـوـ الـاحـزـابـ،ـ وـتـحـوـلـهـاـ إـلـىـ تـنـظـيمـاتـ شـعـبـيـةـ لـهـاـ صـفـةـ الـدـيـعـومـةـ"ـ (٢)

يعنىـ إنـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ كـمـفـهـومـ،ـ قـائـمـ أـسـاسـاـ عـلـىـ إـحـترـامـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ بـمـاـ فـيـهـاـ صـونـ الـحـرـيـاتـ الـعـامـةـ،ـ وـالـيـةـ مـنـ ضـمـنـهـاـ حـقـ المـشـارـكـةـ فـيـ الشـأنـ الـعـامـ،ـ وـبـالـتـالـيـ حرـيـةـ الـمـوـاطـنـ بـالـإـنـسـابـ إـلـىـ الـاحـزـابـ السـيـاسـيـةـ وـالـحـقـ فـيـ تـكـوـينـهـاـ.

ويـظـهـرـ ذـلـكـ التـميـزـ مـنـ خـالـلـ بـعـضـ الـاعـرـافـ السـيـاسـيـةـ -ـ الطـائـفـيـةـ الـتـيـ كـرـسـهـاـ الـلـبـانـيـونـ بـعـدـ مـاـ أـصـبـحـ لـبـانـ مـسـتـقـلاـ عـنـ الـإـنـدـابـ الـفـرـنـسـيـ،ـ حـيـثـ أـصـبـحـ هـذـهـ الـاعـرـافـ مـتـبـعـةـ وـمـعـتـمـدةـ فـيـ الـمـارـسـةـ السـيـاسـيـةـ،ـ خـاصـةـ فـيـ الـمـنـاصـبـ الـعـلـيـاـ لـلـدـوـلـةـ.

بحـيـثـ أـنـ مـنـصـبـ رـئـاسـةـ الـجـمـهـورـيـةـ كـرـسـ وـبـالـعـرـفـ للـطـائـفـةـ الـمـارـونـيـةـ،ـ وـالـتـيـ تـمـسـكـ بـهـ بـإـعـتـارـهـاـ الرـئـاسـةـ الـأـولـىـ فـيـ مـنـاصـبـ الدـوـلـةـ،ـ وـكـذـلـكـ الرـئـاسـةـ الثـانـيـةـ رـئـاسـةـ مـجـلـسـ النـوـابـ للـطـائـفـةـ الـشـيـعـيـةـ،ـ وـالـأـمـرـ نـفـسـهـ يـنـسـحـبـ عـلـىـ الرـئـاسـةـ الـثـالـثـةـ رـئـاسـةـ مـجـلـسـ الـوـزـرـاءـ لـلـطـائـفـةـ الـسـنـيـةـ،ـ وـذـلـكـ بـدـوـنـ أـيـ سـنـدـ دـسـتـورـيـ فـقـطـ بـالـعـرـفـ.ـ (٤)

وـلـكـ هـذـهـ الـاعـرـافـ إـلـىـ جـانـبـ عـاـمـلـ الـهـوـيـةـ الـمـأـزوـمـ،ـ شـكـلـتـ أـسـبـابـاـ جـوـهـرـيـةـ لـلـإـنـقـسـامـ الـدـاخـلـيـ الـحـاـصـلـ.ـ بـإـعـتـارـهـاـ هـذـهـ التـوزـيـعـ الـمـنـاصـبـ الـطـائـفـيـ وـالـلـذـيـ غـيـرـ الـعـادـلـ بـيـنـ شـرـائـجـ الـمـجـمـعـ الـلـبـانـيـ،ـ حـيـثـ شـعـرـتـ بـهـ بـعـضـ مـكـوـنـاتـ هـذـاـ الـمـجـمـعـ بـالـعـبـنـ وـبـعـدـ الرـضـيـ،ـ وـبـأـنـهـ لـيـسـ هـنـاكـ مـنـاصـفـةـ بـيـنـهـمـ وـبـأـنـهـمـ غـيـرـ مـتـساـوـونـ بـالـحـقـوقـ لـاـ سـيـماـ الـحـقـوقـ السـيـاسـيـةـ.

وـمـنـ مـصـادـيقـ ذـلـكـ الـإـنـقـسـامـ الـدـاخـلـيـ،ـ الـذـيـ تـسـبـبـتـ بـهـ ذـلـكـ الـاعـرـافـ مـاـ حـصـلـ عـنـدـمـاـ تـمـ إـنـتـخـابـ حـبـيبـ أـبـوـ شـهـلـاـ الـأـرـثـوذـكـسـيـ رـئـيـسـاـ لـلـمـجـلـسـ الـنـيـابـيـ وـذـلـكـ فـيـ عـامـ ١٩٤٦ـ،ـ حـيـثـ شـهـدـتـ الـبـلـادـ حـيـنـهـاـ إـضـطـرـابـاتـ وـإـحـتـاجـاجـاتـ شـعـبـيـةـ

(١) نـاصـورـيـ،ـ أـحـمـدـ (٢٠١٥/٤/٢٧ـ)،ـ "ـ التـطـورـ التـارـيـخـيـ لـلـظـاهـرـةـ الـحـرـيـزـيـةـ فـيـ لـبـانـ أـهـمـ مـلـامـحـهـ وـأـنـمـاطـهـ"ـ،ـ تـارـيـخـ دـخـولـ المـوـقـعـ <https://journal.latakia-univ.edu.sy> ٢٠٢٥/١١/١١

(٢) المصـدرـ نـفـسـهـ سـلامـةـ،ـ غـسـانـ وـآخـرـونـ (٢٠٠٥ـ)،ـ الـمـجـنـعـ وـالـدـوـلـةـ فـيـ الـوـطـنـ الـعـرـبـيـ،ـ بـيـرـوـتـ،ـ مـرـكـزـ درـاسـاتـ الـوـحدـةـ الـعـرـبـيـةـ،ـ طـ٣ـ،ـ صـ٤٣ـ

## ٢- البنية المجتمعية التعددية

الإنتماء الوطني، ويفكك المفهوم الوطني التي يفترض ان تكون جامعاً. ويمكن ان يصل الامر إلى حصول فتن ونزاعات بين أبناء الوطن الواحد، ويمكن القول إن أصل المشكلة بين أطياف المجتمع اللبناني منذ نشأته تكمن في عقدة الخوف من الآخر المختلف بالثقافة، وبالتالي السعي وبالتجاه للخارج. ومن نتائج تلك العقدة التي ذكرناها للتوجّه إلى جانب التعددية الطائفية، هناك تعددية حزبية مرتبطة بها دينياً وإيديولوجياً وتعتبر أحد مظاهرها الحديثة والناطقة بإسمها، تلك المتمثلة في التكتلات السياسية النيابية أو من خارجها (موالاة، وعارضه).

ومن أهم هذه الأحزاب لاسيما تلك القديمة منها، والتي تمثل القوميات الثلاث اللبنانية، والعربية، وال唆وية: "الكتائب اللبنانية، والحزب التقدمي الإشتراكي، وحركة القوميين العرب، والحزب السوري القومي الاجتماعي، والحزب الشيوعي اللبناني . " (١)

يعرف المجتمع اللبناني بأنه مجتمع فسيسي اجتماعي متعدد، يتشكل من شرائح وفئات إجتماعية متميزة يتوزعون ضمن طوائف دينية، وجماعات أثنية متعددة، تنقسم الطوائف بين الديانتين الأساسية المعروفتين في لبنان الدينية الإسلامية، والدينية المسيحية .<sup>٣</sup>

بالإضافة إلى وجود جماعات غير لبنانية تعرضت للإضطهاد والحروب والمصاعب في بلادها، فلتجت إلى لبنان كملاذ آمن لها منها اللاجئين الفلسطينيين والنازحين (السوريين). (٤)

ولكن هذه التعددية الطائفية والمذهبية شكلت بدورها تعددية هوياتية مختلفة ومتميزة بالثقافة، وبالتالي السعي، وبإنتمائها العابر لحدود الوطن. حيث ترى فيه ثقافتها وملاذها الآمن، وخياراتها السياسية والإستراتيجية الامر الذي يؤدي إلى تفكك الوحدة الداخلية، ويضعف

(١) غليون، برهان (١٩٧٩)، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط١، ص ٧٤  
(٢) شرهان السوداني، أحمد قاسم علي (٢٠١٩)، التزام الموظف بالحياد السياسي بين النص والممارسة، بيروت، منشورات زين الحقوقية، ط١، ص ١٠١  
(٣) نصر، سليم (٢٠١٣)، سوسيولوجيا الحرب في لبنان أطراف الصراع الاجتماعي والاقتصادي ١٩٧٠-١٩٩٠، بيروت، دار النهار للنشر، ط١، ص ٩٥-٩٦

٣ (١) شاهين، أميل (٢٠١٥)، التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفى لبنان السلطة ولبنان الشعب، بيروت، دار الفارابي، ط١، ص ٢١  
(٢) رابطة خريجي مؤسسة جبل عامل (د.ت ) ، محاضرات سماحة الإمام القائد السيد موسى الصدر ، لا ط ، ص ٩٥  
(٣) خليفة، علي (٢٠٠٩)، وطن بلا مواطنين، بيروت، دار الفارابي، ط١، ص ٧٢  
(٤) السيد حسين، عدنان (٢٠١٤)، لبنان والدولة المرجوة، بيروت، الجامعة اللبنانية، ط١، ص ٢٤  
(٥) تقى الدين، سليمان (١٩٩٢)، تحولات المجتمع والسياسة، بيروت، دار الحداثة، ط١، ص ١٩٣

مقوله " نحن وهم " سيدة الموقف، مما يجعل من الاختلافات مصدرأً للخلافات. وهذا ما يتطابق مع وصف الدكتور ولد الحالدي للمسألة اللبنانية الداخلية: " بأنما مسألة تسبب الخلاف والشقاق، لأن الدين يقرر الإنتماء السياسي. " (٢) إن القصد من كل هذه السردية، لنقل ونسننوج في الواقع بأن الاحزاب السياسية الوطنية اللبنانية الموجودة في الواقع السياسي للبنان، والتي تدعى من خلال مطلقاتها الفكرية المتجلية في خطاباتها ومحاضرها السياسية بأنما أحزاب ذات طابع وطني، لا طائفني، هدفها إصلاحي وتغييري لما هو أفضل عما هو قائم . ولكن هناك معوقات أمام هذه الاحزاب منها وأهمها الطائفية السياسية التي كرستها السلطة السياسية في النصوص الدستورية، وفي عقول ونفوس اللبنانيين تقف أمام تحقيق هذه الاهداف والطموحات والأمال الوطنية لهذه الاحزاب.

### ٣ - غياب الدولة الحاضنة

هناك أحداث داخلية كثيرة حصلت في تاريخ لبنان كشفت عن مثالب النظام السياسي الطائفي والتي أظهرت غياب دور الدولة عن القيام بواجباتها تجاه مواطنيها في معظم الحالات الحياتية والمعيشية نتيجة لصيغة ذلك النظام المتمثلة بالطائفية السياسية والتي تمسكت بها السلطة الحاكمة بهدف إعادة إنتاج نفسها في الحكم .

حيث أثبتت التجارب عن تداعيات وسلبيات تلك الصيغة على المجتمع اللبناني برمتها والذي يرنو بدوره لتحقيق

وطبعاً هناك أحزاب عديدة حديثة المنشأ لها تأثير سياسي كبير في السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، والبعض منها أكثر إرتباطاً بالطوائف والمذاهب. ومن مآلات النشاط السياسي لتلك الأحزاب الإصطدفافات الشعبية، والتكتلات السياسية الفاعلة في المؤسسات الدستورية للدولة، بالإضافة إلى نشاطها الاجتماعي المرتبط بمؤسساتها الخاصة (التربيوية والصحية والإجتماعية ...) ونشاطات أخرى قد تكون أمنية إشارة إلى الأحزاب التي يكون لها جناح عسكري كالمقاومة في لبنان على سبيل المثال .

وبالتالي هذا التعدد الحزبي هو إنعكاس للتشظي الطائفي الموجود داخل المجتمع اللبناني، ولما يعتريه من إختلافات وخلافات. ما يستدل من ذلك أن هناك إرتباطاً بنبيوباً وثيقاً بين تلك الأحزاب ومرجعيتها الطائفية والمذهبية، ما يجعل منها أحزاباً دينية وإيديولوجية ترجح أولوية الولاء للطائفة على حساب الولاء للوطن، مما يضعف القيم الوطنية، مقابل الغلو بمزايا الطائفة.

ما يجعل من الطائفية أيضاً محور العمل السياسي ومدماكه الأساسي، فيفقد أحدهما الآخر. وتتغير نظرة المجتمع للفرد لتراء أحد أتباع الطائفة الفلاحية، وليس كمواطن في وطن، ويصبح الفرد محسوباً على الطائفة التي ينتمي إليها لتكون مرجعيته بدلاً من الدولة.

وهذا ما يسبب التفرقة والتبعاد والإنشقاقات بين فئات المجتمع الواحد، ويشردم الموية الوطنية وتصبح حينها

(٢) المرجع نفسه، ص ٥١

(١) حبيب، كميل (٢٠١٤)، لبنان المهدنة بين حربين، بيروت، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط ١، ص ٥٥-٥٧

ومن الامثلة على تلك الازمات ما حصل في الماضي في بداية عهد رئيس الجمهورية اللبنانية الاسبق سليمان فرنجية عام ١٩٧٢ حينما « قام عمال غندور بإضراب لتحسين أوضاعهم المعيشية فواجهتهم حكومة صائب سلام بالرصاص الذي أوقع قتيلين من المضربين وكذلك واجهت في العام التالي مزارعي التبغ في الجنوب المعتصمين لزيادة أسعار محاصيلهم فأوقعت كذلك إثنين من المزارعين ». (٤)

وبالتالي هذا يكشف عن مدى تقصير الدولة تجاه ما تقدمه من خدمات ترتبط بالاوضاع المعيشية لمواطنيها بل أكثر من ذلك .. وهذا يتناقض بما قاله المفكر الإصلاحي الانكليزي "جيرمي بنتام" إن القصد من القوانين التي تصدرها الدولة هو "الوصول بالمجتمع إلى السعادة". (٥)

هذا بالنسبة لواقع الخدمات الاجتماعية التي قصرت فيها الدولة تجاه مواطنيها أما على صعيد حماية الوطن ومواطنيه من أي اعتداء خارجي لا سيما الاعتداءات التي كان يقوم بها العدو الصهيوني على لبنان يمكن أن نستذكر ما حصل في " ٢٨ كانون الأول ١٩٦٨ " وبعد إزالة قامت به وحدات من الجيش الإسرائيلي في مطار بيروت الدولي وتدمرها طائرة من إسطول طيران الشرق الأوسط بحجة إن الجبهة الشعبية قد

(٣) السيد حسين، عدنان (٢٠١٣)، *الموطنة أنسها وأبعادها*، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية قسم الدراسات الاجتماعية، لا ط، ص ٥٨  
 (٤) شاهين، إميل (٢٠١٥)، *التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفى* لبنان السلطة ولبنان الشعب، مرجع سابق، ص ٢٠٧  
 (٥) محمود، وائل (كانون الثاني / ٢٠١٧) ، "الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار" ، دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/٢٨

منطق المواطن القائم على الم حقوق والواجبات المتبادلة بين المواطنين والدولة دون تقصير أو إهمال ومسؤولية واضحة ضمن حدود الدستور والقانون.

ولكن الحاصل في الواقع اللبناني هو ما أشار إليه البعض على أن "أهل الحكم يدافعون عن الطائفية لأنها تفرق اللبنانيين ويخشون المواطن لأنها تجمعهم". (١)

من هنا كان الإنقسام بين أهل السلطة ومصدرها وهو الشعب والذي لم يعد يثق بأهل الحكم حيث قيل إن " الثقة لا تبني ببيانات سياسية ولا بخطب طنانة بل بأفعال صغيرة متراكمة : قضاء مستقل محاسبة فعلية – خدمات عامة منتظمة ... [ حتى باتت ] الدولة بالنسبة للبنانيين ليست مؤسسة راعية بل جهاز متصل بالفساد والمحسوبيه . " (٢)

فالثقة هي أساس العلاقات الناجحة والمشمرة مع أي طرف وآخر لاسيما بين المواطن والدولة والتي بفضلها يعمر البلد ويستقيم وفي هذا الشأن قيل أيضاً أنه « لم تعد دولة الرعاية مطلباً محصوراً عند فئة من العقائد أو الأيديولوجيين ثمّة إقطاع إنساني – عالمي بتدخلية الدولة أو بالدولة التدخلية – عند كل منعطف من الازمات السياسية والإconomicsية والإجتماعية » (٣)

(١) شاهين، إميل (٢٠١٥)، *التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفى* لبنان السلطة ولبنان الشعب، بيروت، الناشر: دار الفارابي، ط ١، ص ٢٢

(٢) الغول، زكريا (٢٠٢٥/١٠/٤) ، "لبنان ... وطن مفقود في غياب الثقة" ، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/٢٨ ، انظر الرابط: <https://www.businessechoas.com>

الكيان اللبناني، نظراً للتعددية التي تميز بها المجتمع اللبناني من منطلق، بأن هناك أقلية مسيحية متعايشة مع أكثريّة مسلمة وسط محيط عربي ذات أغلبية مسلمة.

ما دفع بالقليلية المسيحية أن يجدوا لأنفسهم كياناً مسيقاً عن هذا المحيط العربي، فكان الكيان اللبناني هو الخيار. ومنه تحجّلت القومية الكيانية اللبنانيّة التي أوجدت حزب الكتائب اللبناني، الامر نفسه ينسحب على المسلمين الذين رأوا هويتهم الإنتمائية ترتبط بمحيطهم العربي ذات الأغلبية المسلمة، فكانت القومية السورية الداعية للالتحاق بسوريا التي أوجدت بدورها أيضاً الحزب السوري القومي الإجتماعي، وكذلك القومية العربية التي أنتسبت أحراضاً عديدة في لبنان وخارجها، منها حركة القوميين العرب . وعليه إن العامل الأساسي لتصنيف الأحزاب في لبنان بدأ مع التعددية الهوياتية للمجتمع اللبناني، ذات الثقافات والتوجهات السياسية المتباينة .

الامر الذي أدى إلى ظهور أحرازاب سياسية ذات طابع طائفي، وأخرى ذات طابع عقائدي، وعلمي ووطني، كالحزب الشيوعي والحزب التقدمي الإشتراكي، وحزب الكتلة الوطنية . حيث يعتبر هذا الأخير من الأحزاب الوطنية علماً أنه أنشأ من قبل رئيس الجمهورية الراحل إميل إده ككتلة نيابية عام ١٩٤٣ ، والذي حوله إلى حزب سياسي عام

خطفت طائرة العال الإسرائيليّة قامت موجة غير مسبوقة من الاحتجاجات على عجز الدولة في الدفاع عن مطارها ."

(٦)

وهناك أحداث داخلية كثيرة حصلت في لبنان بهذا المسار وتأسساً لما تقدم أعلاه يمكن تفسير ذلك على أقله في الظاهر بأن الدولة اللبنانيّة بما تمتلكه من جيش نظامي وعتاد عسكري وغيره .. ليس لديها القوة العسكريّة الكافية للدفاع عن الوطن وحماية مواطنيه .

وإن من مآلات تلك الحقائق على واقع الأحزاب السياسيّة التي نشأت في لبنان لا سيما الطائفية منها إشارة إلى المقاومة الإسلاميّة "حزب الله" أن تضعه في موقع البديل عن الدولة لسد الفراغ الخدميّيّ الحاصل وحتي المسائل الامنية التي قصرت فيها الدولة تجاه مكوناتها لا سيما سكان جنوب لبنان الذي كان دائماً عرضة لضربات العدو الإسرائيليّيّ المحمية وبالإضافة إلى أحرازاب سياسية أخرى الطائفية منها والوطنية والتي تأثرت بتقصير الدولة وضعف مؤسساتها لا سيما على صعيد الخدمات والحماية .

#### \* الأحزاب الوطنية بين الفكر والممارسة

##### ١- نشأة الأحزاب الوطنية

كنا قد ذكرنا سابقاً في متن هذا البحث عن نشأة وتصنيف بعض الأحزاب السياسيّة اللبنانيّة، والتي تبين بأنها عائدّة إلى عامل الهوية الإنقسامي الحاصل منذ ما قبل نشأة

<sup>٦</sup> (١) حزب الكتلة الوطنية اللبنانيّة " تاريخنا - الكتلة الوطنية " ، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/٢٠ ، انظر الرابط : <https://www.nationalblock.org>

(٦) شاهين، إميل (٢٠١٥)، التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفي لبنان السلطة ولبنان الشعب، مرجع سابق، ص ٢٢٤

ب - المعنى الاصطلاحي

هنا تكثر التعريفات حول المعنى الإصطلاحي لذلك المفهوم، وعليه عملنا على إجتزاء بعضاً منها من بعض الدراسات لتعطينا معنى شاملاً ومتاماً ، أي يكمل بعضها البعض الآخر، ومنها التعريفات التي تقول بأن "المواطنة تقوم على نظام يعترف بالتناقض والخلاف في المصالح الاجتماعية ، ويعمل على ضبط وتنظيم هذا التناقض عن طريق وسائل الحق والقانون . " (٤)

\* الممارسة المواطنية

إن المشاريع التي حققها أوطالب بإنجازها حزب الكتلة الوطنية كأحد الأحزاب الوطنية، انطلاقاً من الرؤية الوطنية لرئيس الجمهورية اللبنانية الراحل إميل إده. لاسيما حينما كان مكلفاً من قبل السلطة السياسية لتمثيلها بصفة عضو في مؤتمر الصلح، يمكن أن نستذكر بعضها كمطالبه وقتذاك بضرورة العمل لأجل توسيع نطاق جبل لبنان، وإنشاء مجلس نيابي على أساس النسبية. لأنه كان مهتماً بمسألة الأقليات لجهة حفظ حقوقها، وكان يهتم ويتابع كل ما يمس بسيادة لبنان لذا طالب بإسترداد الاراضي التي تم سلخها عن لبنان، وبضرورة إستقلاله.

وتوارث على زعامة ذلك الحزب كل من إبنه ريمون إده وحفيده كارلوس إده فيما بعد، حيث أقدم الأول على تحقيق عدة مشاريع تحاكي حقوق المواطنية، كمشروع قانون

٦٩٤ بعد إمتلاكه لرؤيه وطنية شاملة قام بتنفيذ العديد منها

(1)).

## ٢- الموطنية بالمفهوم والممارسة عند الاحزاب الوطنية

وغير ذلك ... (١) ١- مفهوم المواطنـة: تعتبر المواطنـة في المفاهيم العلمية الكلاسيكية والمعاصرة في آن، حيث شكلت بمضمونها جدلاً علمياً واسعاً لا سيما فيما يتعلق بالبعد القانوني المتمثل بالحقوق والواجبات، المترتبة على الأفراد القاطنين في دولة ليصبحوا مواطنـين في دولة المواطنـة، وليسوا أفراداً بعد أن تقوم هذه الأخيرة بواجباتها وعلى رأسها إحقاق العدالة الإجتماعية، والمساواة والحيادية بين مواطنيها، بالإضافة إلى الأبعاد الأخرى كالبعد السياسي، والإجتماعي، والإقتصادي، والأمني

كما أن كل اللغات في العالم مشبعة بالمفاهيم، ولكل مفهوم أصل لغوي مختلف باختلاف اللغة الأم.

## أ- المعنى اللغوي

١- في اللغة اليونانية : " فقد إستعملت كلمة المواطنة تاريخياً في اليونانية واللاتينية للإشارة إلى الأفراد الذين كانوا يعيشون فقط في ( الدولة - المدينة ) citystate . " (٢)

٢- أما في اللغة العربية : " فإن المواطنة مشتقة من الوطن ،  
والوطن في اللغة العربية هو محل السكن أو المكان الذي يقيم  
فيه الإنسان ، ولاعلاقة له بالمدينة " (٣)

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٨

(٤) المرجع نفسه، ص ٣٠

<sup>٧</sup> (١) شريف، أمين فرج (٢٠١٢)، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعبدية، المحلة الكبرى - مصر، دار الكتب القانونية، لا

۲۷ ص

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٨

جاء تحت عنوان " البرنامج الإنقالي للإصلاح الديمقراطي للنظام اللبناني " فأرادت بذلك أن تضع بين أيدي اللبنانيين مسودة حل لهذه الأزمة المفتعلة، فأبرز ما جاء بهذا البرنامج إلغاء الطائفية السياسية والإدارية، وإعتماد قانون مدنى إنتخابي للأحوال الشخصية، وإصدار قانون انتخابي جديد قائم على النسبية يراعي التعددية الطائفية وخارج قيدها. ويكون لبنان دائرة إنتخابية واحدة، وإعتماد اللامركزية الموسعة وذلك بهدف بناء دولة القانون والمؤسسات الدولة المدنية القائمة على مبدأ المواطنة، لكنها جوهرت بالرفض من قبل أهل النظام . (٣)

وبناءً لما تقدم نستنتج، بأن النظام السياسي في لبنان بات تغييره مطلباً جاماً ومتخدداً لمعظم اللبنانيين، لأنه وبحسب الواقع المعاش أثبت فشله في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة المرجوة بين المواطنين، وإحترام وتلبية حقوقهم وضعفه عن تأمين الحماية لهم. وهذا ما يدل على هشاشة هذا النظام وعدم ثباته وإستقراره، حيث يعترى هذا النظام ثغرات عديدة أهمها الطائفية السياسية كمسألة محورية وكمصدر متعدد للفساد، الذي أصبح مستشارياً في أوساط السلطة والمجتمع نفسه .

يرتبط بالحقوق السياسية للمرأة فيما له صلة بحقها في الاقراغ والذي أقر عام ١٩٥٢ ، وكذلك كان سابقاً بتقديم مشروع يتعلق بالزواج المدني ، ومشروع قانون يتعلق بالإثراء غير المشروع والذي أقر في ١٩٥٣ ، والمعتبر كمدخل أساسى لمكافحة الفساد في لبنان .

إلى جانب إهتمامه بالمسائل الاقتصادية من ناحية جلب الرساميل الأجنبية إلى لبنان، فعمل لأجل ذلك على تقديم مشروع قانون السرية المصرفية والذي أقر عام ١٩٥٦ كما انه حافظ على سيادة لبنان. ويفتخر ذلك من خلال معارضته لدخول القوات السورية إلى الأراضي اللبنانية، لما له إنعكاسات سلبية على تلك السيادة، بالإضافة إلى مشاريع أخرى ... (٤)

وإلى جانب حزب حزب الكتلة الوطنية هناك أحزاب ومنظمات أخرى إدعت بأنها أحزاب وطنية كالحركة الوطنية، التي هي عبارة عن تحالف مجموعة من الأحزاب: كالحزب التقديمي الإشتراكي برئيسه الاسبق كمال جنبلاط الذي تزعم هذه الحركة أثناء فترة الحرب الأهلية في لبنان، وأحزاب أخرى كالحزب الشيوعي اللبناني، ومنظمة العمل الشيوعي، والحزب السوري القومي الاجتماعي ، وغيرهم من الأحزاب ... (٥) ويمكن القول انه في فترة الحرب الأهلية المستمرة في لبنان، ومع إشتداد القتال بين أبناء الوطن الواحد. أقدمت الحركة الوطنية في آب ١٩٧٥ وخطوة نوعية فيها، على وضع حد لهذا القتال الدائر عبر اطلاق برنامج إسلامي للنظام القائم .

إصلاحية، والتي تضيئ على الشغرة الأساسية والمحوربة للمعضلة اللبنانية الكامنة في بنية النظام السياسي، ألا وهي الطائفية السياسية.

ويعتبر السيد الصدر من رجال الدين والسياسة، ومن الهامات الوطنية حيث تميز بخطابه الوطني الجامع. وبهدف تنظيم صفوف الطائفية الشيعية في لبنان، أنشأ الإمام الصدر إطاراً خاصاً بها دعى بحركة المحرومين، كتنظيم سياسي في البداية ثم ألحقه بجناح عسكري سمي "بأفواج المقاومة اللبنانية ، التي اختصر اسمها رمياً بـ "أمل" في ٦ تموز ١٩٧٥ " (١)

ولكن ما نريد قوله في هذا السياق: -

أنه بالرغم من الطابع الطائفي والمذهلي لحركة المحرومين "أمل" ، بحد أن رئيسها ومؤسسها الإمام موسى الصدر قدم طروحات إصلاحية وطنية أثناء ترأسه للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ، عرفت بـ : " ورقة عمل المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى للإصلاحات السياسية ، والإقتصادية والاجتماعية في لبنان بتاريخ ١١ /٥ /١٩٧٧ " . (٢)

أي بعد توليه لرئاسة المجلس عام ١٩٦٩ .

(٣) شاهين، إميل (٢٠١٥)، التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفي لبيان السلطة ولبنان الشعب، مرجع سابق، ص ١٠٠-٩٩

(٤) رابطة خريجي مؤسسة جبل عامل (د.ت)، محاضرات سماحة الإمام القائد السيد موسى الصدر ، مرجع سابق ، ص ٩٥

(٥) المرجع نفسه، ص ٩٤

وهذا ما حاول الإمام موسى الصدر إيصاله إلى عقول اللبنانيين حينما قال<sup>٨</sup>

" الطائفية بلاء لبنان وأساس محتبه " (٤) . معنى أن الطائفية السياسية تصبح بمثابة نقيس للمواطنة، فالمواطنة الحقيقة بهذا المعنى لا يمكن أن تتحقق بوجود الطائفية السياسية ومفاعيلها السلبية على حقوق المواطن في وطنه.

ونظراً لهذا الواقع الطائفي المريض قال الإمام موسى الصدر أيضاً: " أنا أول من ينادي بإلغاء الطائفية وضرب المحتكرين الذين ينشرون بالطائفية . " (٥)

ويقصد هنا الإمام بأنه أراد أن يسقط هذه الحجة التي يختبئ تحت عباءتها الإقطاع السياسي والرأسمالي، الذين يتمسكون بالطائفية من أجل الهيمنة وإستمرار تربعهم على عرش السلطة من أجل مصالحهم الشخصية. وعليه ان الطائفية السياسية بالنسبة لأهل السلطة هي المسألة المركزية التي من خلالها تتجدد سلطتهم في الحكم، ولا يسمح بالمساس بها من أي طرف كان، لذا جوبه برامج الحركة الوطنية بالرفض من قبل السلطة الحاكمة .

وإنّ ما نستنتجه كذلك من أقوال الإمام الغيب السيد موسى الصدر، بأنّها تشير إلى أفكار وطنية ومواطنية

(١) حزب الكتلة الوطنية اللبنانية، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/٢٠

، مرجع سابق، أنظر الرابط:

<https://www.nationalblock.org>

(٢) الموسوعة الرقمية العربية " الحركة الوطنية اللبنانية "، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/٢١ ، أنظر الرابط:

<https://www.Tagepedia.org>

### \* الممارسة الطائفية

١- **القانون الانتخابي** نستذكر بعد إتفاق الطائف ١٩٨٩ الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان، والتي دامت خمسة عشر عاماً (١٩٧٥ - ١٩٩٠). (١) حيث جاء في أحدى بنوده فيما يتعلق بقانون الانتخاب، على أن يكون خارج القيد الطائفي.

ولكن الحال يحسب ما أتى به الكاتب إميل شاهين وبما معناه: أنه بعد هذا الإتفاق تراجع دور الأحزاب الوطنية بعد سقوط مشروعهم الوطني وذلك تحت وطأة التحالف الثلاثي الذي تشكل حينها من أحزاب طائفية، ومن بعض رموز الطغمة المالية الجديدة، ومن بقايا الإقطاع السياسي المتوارث.

ما دفع بالحكومات المتالية بعد هذا الإتفاق إلى سن قوانين إنتخابية جديدة تحدد للنظام السياسي الطائفي، وذلك بما يتلاءم مع مصالحها الخاصة وبما يعرقل وصول القوى الإصلاحية لسلطة الحكم. وعليه سنت عدة قوانين أبرزها قانون رقم ٢٥ الذي صدر بتاريخ ٨ تشرين الأول عام ٢٠٠٨، والذي صدر نتيجة توسيعه في إتفاق الدوحة بعد خلافات حادة في المشهد السياسي اللبناني.

وعليه يمكن القول بأن هناك أحزاب وحركات تنظيمية شكلاً لها طابع طائفي ومذهبي، وأحياناً عقائدي .. ولكن بالمضمون ومن خلال رويتها العامة ومنطلقاتها الفكرية تشير إلى تطلعات ذات أهداف إصلاحية وطنية. ولكن العبرة تكمن في الممارسة والسلوك، وما ينبع عنهم من مآلات ومن تحديات قائمة في بنية هذا النظام السياسي وحاكميه.<sup>٩</sup>

وعليه يرى البعض أن أهم مآلات هذا النظام السياسي الطائفي ونتائجها السلبية في الواقع الاجتماعي والسياسي، يمكن سردها في النقاط التالية: -

" قيام هوة سقيقة بين الحكم والشعب، ضياع الهوية الوطنية، ترسيخ القبلية الطائفية وزعامتها وإقطاعياتها، غياب أو تعليب الأحزاب الوطنية ثم شيخوختها من غير أن تكون لها فعالية بحجم مبادئها، تخلف لبنان السياسي . "(٣)  
وهذا يدل إن هناك تحديات قائمة أمام الأحزاب الوطنية الداعية إلى التغيير والإصلاح في بنية الدولة لاسيما في نظامها السياسي، وقانونها الانتخابي، كخطوة أولى لبناء دولة ديمقراطية حديثة، قائمة على مبدأ المواطنة . وهذه التحديات والعراقب هي من إفتعال السلطة الحاكمة، والمهيمنة من أجل بقائها في الحكم، والمتمثلة في الطائفية السياسية صبغة وعقدة هذا النظام .

(٣) حبيب، كميل (٢٠١٤) لبنان الهدنة بين حربين، بيروت، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط١، ص ٣٢٩

<sup>٩</sup> (١) فوزي طه، غسان (٢٠٠٧)، النهوض الحضاري في فكر الإمام موسى الصدر، بيروت، الناشر: معهد المعارف الحكيمية (للدراسات الدينية والفلسفية)، ط١، ص ٩٩

(٢) مركز الإمام موسى الصدر للأبحاث والدراسات، " ورقة العمل ١١٥/٧٧ " تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/٢١ ، انظر الرابط: <https://imamsadr.net>

٢٠٠٦ فيما خص قانون الانتخاب (٢٠١٧) الحالي ، والذي يعتبره " أكثر ما يعزز الفرز الطائفي لأن المترعين غالباً ما يعطون صوّتهم التفضيلي لمرشح من طائفتهم لأنه محصور بتأثيره الصغرى . " ، مضيفاً بأن " المستفيد الأول هم الأحزاب التقليدية، التي هندست القانون الانتخابي . " (٤) وعليه ان القانون الانتخابي الحالي (٢٠١٧) لم يزل خاضعاً للقيد الطائفي إلى جانب سنته النسبية ، وبالتالي يعتبر عائقاً جوهرياً أمام القوى الإصلاحية والتغييرية بما فيها الأحزاب المدنية والأحزاب الوطنية ، لصعوبة خرقه . والي ستجد نفسها ملزمة بهذا القانون أمام قواعدها الشعبية ومناصريها، وذلك على الرغم من مناشداتها الإصلاحية. وذلك لأسباب عديدة، ومنها إزدواجية الولاء لدى المواطنين في لبنان .

-٢- إزدواجية الولاء: إن المترکز والمنطلق الأساسي لمفهوم المواطن يعود لشرعنة حقوق الإنسان، واحترام وصون تلك الحقوق في كافة الميادين الحياتية، بأزمتها وأمكنتها وظروفها وتطورها ومتطلباتها وتطلعاتها. وذلك ضمن ضوابط ومحددات قانونية وشرعية، إبتداءً من حقوق الفرد بذاته كمواطن في دولة، إلى حقوقه المرتبطة بوجوده ضمن جماعة ثقافية قد تكون طائفته.

(٤) الديبي، جنى (٢٠٢٢/٥/٥) ، "قانون الانتخابات البرلمانية في لبنان .. كيف يكرس الفرز الطائفي وينحرر للأغنياء؟" تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/٢٢ ، انظر الرابط: <https://www.aljazeera.net>

ومن مفاعيل هذا القانون أنه كرس ممارسة إنتخابية نيابية قائمة على أساس طائفية ومذهبية بعيداً عن أي وفاق وطني، ويخلص الكاتب إن التغيير المجدى لإستحداث قانون إنتخابي عصري بعيداً عن أي قيد طائفي، ويحاكي دولة المواطنة لا يأتي إلا من قبل الشعب بقواه السياسية الديمقراطية والتقدمية لا عبر تلك الحكومات التي لار جاء منها بحسب التجارب المشتبة في هذا السياق . (٢)

ومن تلك التجارب السابقة تمسك السلطة السياسية بقانون الستين الذي أعيد إعتماده مجدداً من قبلها. وهو قانون أكثرى وضمن القيد الطائفي من شأنه أيضاً "أن يعزز سيطرة القوى التقليدية ويعطيها القدرة على التحكم في النتائج الإنتخابية، ويكون حاجزاً أمام القوى التقدمية والإصلاحية مما يعطي أعداء تحديث الدولة الارجحية في البرلمان وبالتالي يسهل عليها محاربة أي توجه تحدى أو إصلاحي". (٣) معنٍ أن الطبقة السياسية المهيمنة في السلطة تعيid إنتاج نفسها بعراكل النفوذ من خلال إعتمادها على هذا القانون الإنتخابي الاكثرى الطائفي الذي يحقق هذه الغاية. وهذا ما يتطابق مع رأي الوزير اللبناني الاسبق زياد بارود بصفته محامي وسبق أن شغل عضوية "الم الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الإنتخابات النيابية" بين عامي ٢٠٠٥ و

١٠ (١) مرصد الطائف، "تعرف على إتفاق الطائف ... بعد مرور ٣١ عاماً على حرب لبنان الأهلية" ، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١٩ ، انظر الرابط : <https://archive.marsadtaif.com>

(٢) شاهين، إميل (٢٠١٥) ، التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفي لبنان السلطة ولبنان الشعب، مرجع سابق، ص ٣٢٤-٣٢٣

(٣) المرجع نفسه، ص ١٩١

لأشك ان تلك الشخصية للفرد أو للمواطن اللبناني بإنتماطه المتعددة، تعتبر مسألة طبيعية وفطرية. ولكن قد يكون التشدد حيال الولاء الطائفي لتلك الشخصية غرته النعرة الطائفية المستفحلة في مجتمعه والتي هي ثغرة في النظام السياسي لوطنه لبنان .

ذلك البلد الذي يعبر عنه بأنه ديمقراطي، يسعى جاهداً لتحقيق المواطنة في المجتمع اللبناني، ولكن تلك المحاولات كانت دائماً تتعرّض نظراً لوجود نقائصها الطائفية السياسية المكرسة في مؤسسات الدولة، وبنظامها السياسي القائم بطبعته على المحاصصة الطائفية. وهذا يعني أن هناك حالة من الصراع بين المطالبين بالمواطنة وهم من المواطنين، ومن يمثلهم من القوى السياسية والحزبية، وبين المتمسكون بالطائفية وهم من أهل السلطة والحكم، وداعميهما من الداخل والخارج.

ولكن الواقع يشير بأن المطالبين بتحقيق المواطنة بالإضافة إلى إنتماطهم إلى الدولة (الوطن) الذي يوجب إلتزامهم بما لهم وما عليهم من حقوق وواجبات هم أنفسهم مرتبطين بشكل أساسى وعميق بطائفة أو عذب ، كإنتماء تحكمه شبكة من العلاقات على صعيد المحاكم الدينية وقوانين الأحوال الشخصية ، وكذلك المؤسسات التربوية الدينية ، ومؤسسات إجتماعية وصحية أخرى. (١)

وبناءً على هذه العلاقة المتينة بين المواطن وطائفته، فلا بد لأى حزب سياسي أو مدنى له قاعدة شعبية ، أن تتأثر هذه الاخيرة بتلك العلاقة.

وهذا ما تأكده النظرية الفلسفية التي طرحتها الفيلسوف السياسي الكندي ويليام كيمليكا ( will kymlicka ) ، والذي أشار فيها على أن المواطنة الحقيقة هي التي تقوم على إحترام كل الإنتماءات المشروعة للفرد، بما فيها إنتماطه للدولة – الوطن الذي يقطن فيه ، وإلى جماعة شفافية قد تكون أسرته وقبيلته وطائفته.

ومصداق ذلك يظهر بحسب تعريفه للمواطنة. على أنها: " الإقرار بالحقوق الجماعية الخاصة سواءً أكانت حقوق التعددية الإثنية، أم التمثيل السياسي، أم الإستقلال الذاتي ... ففي مجتمع يقر بالحقوق الجماعية، نجد أن أعضاء جماعات معينة قد إندمجوا في المجتمع السياسي لا بصفتهم أفراداً وحسب ، بل أيضاً باعتبارهم أعضاء في تلك الجماعات ، وبذلك فإن شطراً من حقوقهم يعتمد على عضويتهم الجماعية. " (١)

وهنا إشارة إلى الحقوق المواطنية لفرد التي تقوم على بعد التعددي لإنتماطه وولاءاته المشروعة والمحقة. وبناءً على تلك السردية والعمل على إسقاطها في المجتمع اللبناني ذات البنية التعددية، نجد من يعتبر في هذا السياق، بأن هناك "مواطنة مركبة" في ذلك المجتمع، مرتكزاً في هذا الاعتقاد على أن " شخصية الفرد اللبناني من حيث كونها شخصية متشكلة من إزدواجية الولاء للطائفة والوطن في الآن عينه، هذان الولاءان هما بالعقل " الزوج التركي " الذي يكون الشخصية اللبنانية، ويرتّب كل شأن من شؤونها العامة والخاصة . " (٢)

حيث تجلّت هذه الإزدواجية تحت عناوين متعددة و مختلفة، منها مسألة مكافحة الفساد كإحدى الأهداف الأساسية لتلك الأحزاب، لكنه بقي شعاراً دون أن يكون هناك إرادة جادة من قبلها لتنفيذها. وكذلك العمل على تغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة والحاصل هو العكس، ويعود السبب في ذلك إلى عامل المحاصصة الطائفية والزبائنية من قبل السلطة الحاكمة ومعاونיהם وزبائهم دون أن يكون لتلك الأحزاب أية ردة فعل إيجابية ملموسة تحاكي التوجه الإصلاحي والتحكيمي في هذا السياق .<sup>(٣)</sup>

وقد يكون الواقع يحاكي ما قاله الدكتور أدونيس العكرة، على أنَّ الأحزاب في لبنان لعبت دور الطوائف، وأخذت دورها ولم تستقل لتمارس دورها السياسي "مشيراً إلى أهمية بناء دولة مدنية قائمة على مبدأ المواطنة مقابل تأكide على ضرورة العمل على إلغاء الطائفية السياسية الحل الأمثل للمعضلة اللبنانية، لاسيما في النظام السياسي اللبناني .<sup>(٤)</sup>

لذا نجد أن معظم الأحزاب السياسية في لبنان هم أحزاب طائفية، وهذا الطابع الطائفي ينعكس بعلاقة على القواعد الشعبية للأحزاب الوطنية والمدنية، كذلك مما يؤثر في سلوك تلك الأحزاب، وبالتالي إن لبنان برمته محكوم بالصيغة والصيغة الطائفية.

وهذا التلازم الإنتمائي المبين بين المواطن وطائفته، ثمة من يجد له مبرراً حيث قبل إن " التخلّي عن العصبية والعشائرية والإقليمية والطائفية، يبدو أيضاً كما لو كان تخلياً عن المواطنة والحقوق السياسية، إذ إنه يقود إلى فقدان كل سلطة، وكل إمكانية في المشاركة بإتخاذ القرارات التي تخص الجماعة ، وكل قدرة على المساهمة في إنجاح السلطة المتحكمة بالفرد . "<sup>(٥)</sup>

معني أن هناك حقوق سياسية للفرد بوجوده ضمن جماعة، وحقوقه كمستقل .

أكده التجارب إن المواطنة المزدوجة في لبنان للدولة من جهة، للطائفة من جهة أخرى، لها تداعيات سلبية على تشرذم الهوية الوطنية، وعلى الإنقسام الداخلي. وبالتالي عدم استقرار، ومن سلباتها أيضاً تأثيرها على السلوك الخنزيري بما فيها الأحزاب الوطنية، مما يدفع بهذه الأخيرة إلى إتباع الإزدواجية من ممارساتها السياسية بما لا يتطابق أحياناً بل غالباً مع منطلقاتها الفكرية، وتطلعها بما ورؤيتها المستقبلية.

(٢) حيدر، محمود (٢٠١٠)، "أطروحتي الموطنية والطائفية في لبنان ، الإنعكاسات بين مستحيلين " ، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١٩  
أنظر الرابط : <https://www.lebarmy.gov.lb>

(١) مجيد، حسام الدين علي (٢٠١٠)، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جذلة الإنداجم والتتنوع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ ، ص ٣٠٨-٣٠٩

والامر نفسه ينسحب على قانون الانتخاب الذي لم تزل حيشه ضمن القيود الطائفية، بالرغم من كل المطالبات والمحاولات لتعديلها ليكون خارج تلك القيود وأكثر تمثيلاً لكل شرائح المجتمع، ذات الهويات الثقافية والتوجهات السياسية المتباينة، والتي أدت بدورها إلى حصول خلافات وإنقسامات داخل المجتمع نفسه، نتيجة لذلك النظام السياسي المأزوم ، ولعقدة الخوف من الآخر المختلف.

حيث تجلّى ذلك الإنقسام بتشذّب الهوية الوطنية، والغلو بالولاء للطائفة ليلو فوق الولاء للوطن . حيث شكل ذلك عائقاً أساسياً أمام الأحزاب الوطنية ومسيرتها الاصلاحية.

وينسحب هذا الإنقسام أيضاً إلى الأحزاب السياسية في لبنان ، ليصبح هناك أحزاب ذات طابع طائفي ومذهبي وهو الأكثرية ، ذات الأهداف التحاصصية. وأحزاب أخرى وطنية ومدنية تحمل أفكاراً وتصورات إصلاحية وطنية، تهدف إلى صقل هوية وطنية جامعة ضمن دولة مدنية قائمة على مبدأ المواطنة تتساوى فيها الحقوق والواجبات وإحترام التعددية.

(٤) المغربي، ملاك (٢٧/فبراير/٢٠٢٠) ، "الأحزاب اللبنانية ودورها في الحياة السياسية" ، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١٨ ، أنظر الرابط: <https://iraq.shafaqna.com>

ومن هذا المنطلق ثمة من يشير إلى ضرورة النضال المستمر للأحزاب السياسية، بغية العمل على إلغاء الطائفية السياسية، كخطوة أساسية مهمة للانتقال نحو دولة المواطنة، ومع عدم تحقيق هذا الهدف يتتفق سبب وجود هذه الأحزاب (١) لاسيما تلك الأحزاب الوطنية التي تحمل في جعبتها ومخزونها مشاريع وطنية. ولكن ما يمكن إستنتاجه مما تقدم تحت هذا العنوان، إن أمام هذه الأحزاب تحديات كبيرة تكمن في جوهرها بمسألة الطائفية السياسية الكامنة بدورها في بنية النظام السياسي اللبناني، هنا من جهة وإرتباط هذه الأحزاب ببني إجتماعية طائفية من جهة أخرى .

#### \* الخاتمة

تأسيساً على ما تقدم في بنية هذا البحث وإنطلاقاً من التساؤلات<sup>١٢</sup> والفرضيات التي تم طرحها فيه. نستنتج: إنه بفعل النظام السياسي اللبناني القائم بطبيعته على المحاصصة الطائفية والربائية، والتي تم تكريسها ببنية هذا النظام من قبل السلطة الحاكمة والمهيمنة، بمدفء إعادة تحديد نفسها في الحكم وبدعم خارجي وداخلي مرتبط بصالح مشتركة .

(١) ١٢ الاشقر، شربل (٥/نوفمبر/٢٠١٧)، "صراع بين المواطنة والطائفية" ، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١٦ ، أنظر الرابط: <https://iss-Foundation.com>

(٢) غلين، برهان (٢٠١٢)، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط٣ ، ص ١١٠

(٣) الرئيس، رامي (٤/تشرين الأول ٢٠١٨)، "الأحزاب وبناء الدولة في لبنان" تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١٨ ، أنظر الرابط: <https://anbaaonline.com>

بصور متناقضة<sup>١٣</sup> بين ما تحمله من مشاريع وطنية ، وما تفعله من ممارسات طائفية ، وهذا ما يؤكّد صحة هذه الفرضية.

**٢- الفرضية الثانية:** " إن قانون الإنتخابات النيابية الحالي القائم على القيد الطائفي، يحد من إمكانية تحقيق دولة مدنية، وبالتالي هو من المعوقات الأساسية لتحقيق مأرب وأهداف الأحزاب الوطنية، ويحد من تنفيذ منطلقاتها الفكرية. " والحاصل أن السلطة الحاكمة والمهمينة في لبنان عمدت إلى سن قوانين إنتخابية جديدة تحدد للنظام السياسي الطائفي، وذلك بما يتلاءم مع مصالحها الخاصة ويعيد إنتاجها في الحكم، وبما يعرقل وصولقوى الاصلاحية للسلطة السياسية. وبالتالي ما يعيق تحقيق أهدافها ومشاريعها الوطنية، وهذا أيضاً تأكيد لصحة هذه الفرضية .

**٣- الفرضية الثالثة:** " إن الطائفية السياسية المتعددة في الواقع السياسي اللبناني، جعلت من المنطلقات الفكرية للأحزاب الوطنية أن تمضي بوجهين وجه يحاكي المواطن ويطالب بها بالعلن كحقوق أفراد ووجه آخر يضمّر الإنتماء الطائفي كحقوق جماعات " الواقع اللبناني يشير بأن هناك مواطنة مركبة الأولى للوطن والثانية للطائفة: ما يفرض على الأحزاب الوطنية من منطلق قاعدتها الشعبية، إن تحاكي كلاهما وهذا تأكيد على صحة تلك الفرضية.

**٤- الفرضية الرابعة:** " إن الإنقسام الطائفي الحاصل في لبنان، يعرقل دور الأحزاب الوطنية ويقف ك حاجز أمام مسيرتها الإصلاحية " ، تبيّن لنا تلك الفرضية من خلال الإنقسام

والحاصل إن تلك الإزدواجية عند المواطن بإعتمائه للدولة (الوطن) ، وإعتمائه ولولاته للطائفة إنعكس بشكل سلبي على القواعد الشعبية للأحزاب الوطنية ، التي عزّزت وغرست المفهوم الطائفي في عقول ونفوس بيته تلك الأحزاب الشعبية ، مما دفع هذه الأخيرة مرغمة إلى إتباع الإزدواجية في عملها السياسي ، حتى أصبحت سلوكها يتجلّى بصور متناقضة بين ما تحمله من مشاريع وطنية ، وما تفعله من ممارسات طائفية.

وبناءً لما تقدم يمكن القول إن هذه الأحزاب بمحملها ، أثبتت فشلها على صعيد السياسات الإصلاحية في لبنان ، خاصة فيما يتعلق بالغاية الطائفية السياسية ، كخطوة أولى حل المعضلة اللبنانية ، وبالتالي يمكن القول إن هذه الأحزاب إنفتى سبب وجودها .

أما بالنسبة للفرضيات التي تم طرحها في هذا البحث، تم التأكيد عن مدى صحتها بحسب المدرجات التالية:-

**١- الفرضية الأولى:** " إن النظام السياسي اللبناني القائم على المحاصلة الطائفية، يفقد الأحزاب الوطنية التوفيق بين منطلقاتها الفكرية وممارساتها السياسية. " إن الغلو بالولاء الطائفي لدى المواطنين في لبنان، إنسحب بدوره على القواعد الشعبية للأحزاب الوطنية، مما دفع بهذه الأخيرة مرغمة، إتباع الإزدواجية في عملها السياسي حتى أصبحت سلوكها يتجلّى

(١) ١٣ الرئيس ، رامي (٤/تشرين الأول/٢٠١٨) ، " الأحزاب وبناء الدولة في لبنان " ، مرجع سابق ، انظر الرابط <https://anbaaonline.com>:

السيد حسين، عدنان (٢٠١٣)، المواطنة أنسها وأبعادها،  
بيروت دائرة المنشورات في الجامعة اللبنانية، لا ط

السيد حسين، عدنان (٢٠١٤)، لبنان والدولة المرجوة،  
بيروت، الجامعة اللبنانية، ط١

السوداني، أحمد قاسم علي شرهان (٢٠١٩)، التزام الموظف  
بالحياد السياسي بين النص والممارسة دراسة مقارنة،  
بيروت، مكتبة زين الحقوقية والادبية، ط١

شريف، أمين فرج (٢٠١٢)، المواطنة ودورها في تكامل  
المجتمعات التعددية، المحلة الكبرى، مصر، دار  
الكتب القانونية، لا ط

شاهين، إميل (٢٠١٥)، التكوين التاريخي لنظام لبنان  
السياسي الطائفي لبنان السلطة ولبنان الشعب،  
بيروت، دار الفارابي، ط١

غليون، برهان (١٩٧٩)، مسألة الطائفية ومشكلة الأقليات،  
بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط١

فوزي طه، غسان (٢٠٠٧)، النهوض الحضاري في فكر الامام  
موسى الصدر، بيروت، الناشر: معهد المعارف  
الحكمية (للدراسات الدينية والفلسفية)، ط١

قوي، بوحنيه وآخرون (٢٠١٢)، مفهوم الأحزاب  
الديموقратية وواقع الأحزاب في البلدان العربية،  
بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢

مجيد، حسام الدين علي (٢٠١٠)، إشكالية التعددية الثقافية  
في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع،  
بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١

الحادي الحاصل في لبنان بدءاً بالهوية الكيانية ، وإنتهاءً بالهوية  
الذاتية . وبالتالي عدم وجود هوية وطنية جامعة يجد من الفرص  
الاصلاحية ويقلص من دور الاحزاب الوطنية، وأخيراً قد  
يكون الحل بإلغاء الطائفية السياسية معضلة لبنان الأولى.

وبناء على تلك الاستنتاجات وعلى نتائج تلك  
الفرضيات، نقترح بعض التوصيات: -

تشكيل لجنة حوار وطني، لبحث قضايا وطنية  
أساسية و مهمة ومنها: -

١- العودة إلى إتفاق الطائف وتنفيذه بكامل بنوده.

٢- العمل على إصدار قانون حديث، لترخيص الأحزاب  
وتنظيم عملها.

٣- وضع مناهج تربوية، تهدف للتوعية حول مفهوم المواطنة  
ومعايرها وكيفية تجسيدها في الواقع اللبناني .

#### \* المراجع

- تقى الدين، سليمان (١٩٩٢)، تحولات المجتمع والسياسة،  
بيروت، دار الحداثة، ط١
- حبيب، كميل (٢٠١٤)، لبنان المهدنة بين حربين، بيروت،  
المؤسسة الحديثة للكتاب، ط١
- خليفة، علي (٢٠٠٩)، وطن بلا مواطنين، بيروت، دار  
الفارابي، ط١
- رابطة خريجي مؤسسة جبل عامل (د.ت ) ، محاضرات سماحة  
الامام القائد السيد موسى الصدر، لا ط
- سلامة، غسان وآخرون (٢٠٠٥)، المجتمع والدولة في الوطن  
العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،  
ط٣

- نصر، سليم (٢٠١٣)، سوسيولوجيا الحرب في لبنان أطراف الصراع الاجتماعي والاقتصادي، ١٩٧٠-١٩٩٠، بيروت، دار النهار للنشر ، ط ١
- الأشقر، شربل (٢٠١٧/٥)، " صراع بين المواطن والطائفية "، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١٦، أنظر الرابط: <https://iss- Foundation.com>
- حيدر، محمود (٢٠١٠)، " أطروحات المواطنية والطائفية في لبنان الانعكاسات بين مستحبين "، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١٩، أنظر الرابط: <https://www.lebarmy.gov.lb>
- حزب الكتلة الوطنية اللبنانية، " تاريخنا الكتلة الوطنية "، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/٢٠، أنظر الرابط: <https://www.nationalbloc.org>
- الدهبي ، جن (٢٠٢٢/٥/٥) ، " قانون الانتخابات البرلمانية في لبنان .. كيف يكسر الفرز الطائفي وينحاز للأغنياء ؟ " تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/٢٢، أنظر الرابط: <https://www.aljazeera.net>
- الرئيس، رامي (٤/تشرين الاول/٢٠١٨)، " الاحزاب وبناء الدولة في لبنان " ، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١٨
- الغول، زكريا (٤/٢٠٢٥/١٠)، " لبنان ... وطن مفقود في غياب الشقة "، تاريخ دخول الموقع <https://anbaaonline.com>
- الرابط: أنظر ٢٠٢٥/١١/٢٨  
<https://www.businesschoes.com>
- محمود، وائل (كانون الثاني/٢٠١٧)، " الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار "، دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/٢٨، أنظر الرابط: <https://www.lebarmy.gov.lb>
- الموسوعة الرقمية العربية، " الحركة الوطنية اللبنانية "، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/٢١ ، أنظر الرابط: <https://www.Tagepedia.org>
- مركز الامام موسى الصدر للأبحاث والدراسات، " ورقة العمل ١١/٥/٧٧ "، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/٢١، أنظر الرابط: <https://imamsadr.net>
- مرصد الطائف، " تعرف على اتفاق الطائف.. . بعد مرور ٣١ عاماً على حرب لبنان الاهلية "، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١٩، أنظر الرابط: <https://archive.marsadTaif.com>
- المغربي، ملاك (٢٧/فبراير/٢٠٢٠)، " الاحزاب اللبنانية ودورها في الحياة السياسية "، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١٨، أنظر الرابط: <https://iraq.shafaqna.com>
- ناصوري، أحمد (٢٠١٥/٤/٢٧)، " التطور التاريخي للظاهرة الخزبية في لبنان أهم ملامحها وأعماطها "، تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٥/١١/١١، أنظر الرابط:

<https://journal.latakiainfo.univ.edu.sy>